العدالة الاجتماعية في النموذج الرأسمالي

أحمد فاروق غنيم

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

يتناول هذا الفصل العناصر التالية:

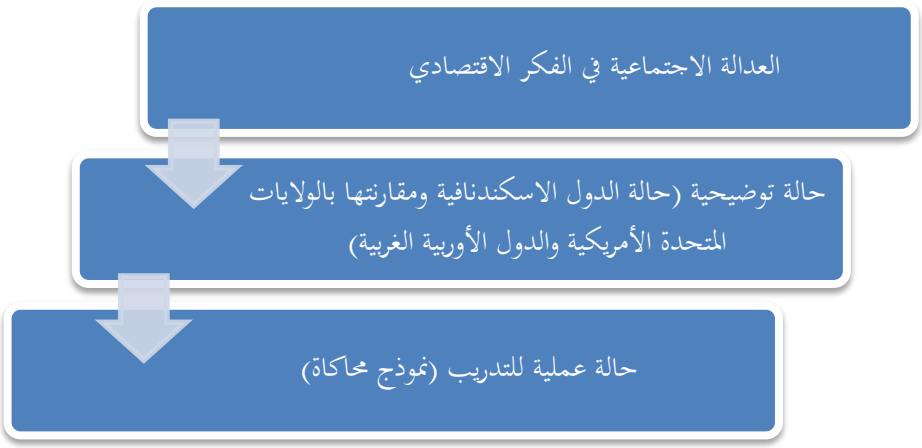

ما هو وضع **العدالة الاجتماعية** في الفكر الاقتصادي وخاصة النموذج الرأسمالي؟ وما هي أدوات تحقيقها؟ وهل يختلف هذا المفهوم باختلاف المكان أو الزمان؟ هذه الأسئلة هو ما سنحاول في الصفحات القليلة القادمة الإجابة عليها من منظور النظرية الاقتصادية خاصة في ظل النموذج الرأسمالي. ودعونا نبدأ بتعريف بسيط للعدالة الاجتماعية وفقا لموقع ويكيبيديا.

فوفقا لويكيبيديا فإن العدالة الاجتماعية هي.

"العدالة في توزيع الثروة والفرص والمزايا داخل المجتمع وهي غالبا ما تشير إلى مجموعة من المؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستمتاع بحياتهم وقيامهم بدور فاعل داخل المجتمع".

وإن كان هذا التعريف بسيطا للغاية إلا أنه يفتقر إلى الأسس التي استند إليها والآليات التي تمكن من تحقيقه في الواقع العملي وهي أمور حاول العديد من الاقتصاديين الإجابة عليها كما يلي.

1. العدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي

العدالة الاجتماعية من الموضوعات التي نشأت منذ أن بدأ الفكر الاقتصادي في التطور على يد **آدم سميث Adam Smith** مؤسس علم الاقتصاد وان كان هذا المفهوم اختلفت معانيه ومقاصده عبر الزمن ومن خلال تفسيرات المدارس الفكرية المتعاقبة.

وذكر **آدم سميث العدالة الاجتماعية** في كتابه الأول وهو **"نظرية الأخلاق" The Theory of Moral Sentiments** ولكن كان يقصد بهذا المصطلح نوع من أنواع الفضيلة وليس نوع من أنواع العقود الاجتماعية والذي يتضمن بالأساس أداة لإعادة توزيع الدخل كما هو الحال في فكر دولة الرفاهة والعقد الجديد.

أما **كارل ماركس Karl Marx** فكان يرى أن **العدالة الاجتماعية** لكي تتحقق فلا بد من القضاء على الرأسمالية والتي تؤدي إلى استغلال طبقة اجتماعية لأخرى. ومن وجهة نظره فإن العلاقة بين الطبقات الاجتماعية أهم بكثير من العلاقة بين الأفراد.

ولعل من أشهر العلماء الذين ارتبط اسمهم **بالعدالة الاجتماعية** هو عالم الاجتماع **جون راولس John Rawls** والذي بني تفسيره لهذا المفهوم على عاملين تاريخيين شكلا المفهوم وهما النمو المتزايد للاقتصاد الاستهلاكي واعتناق حركات الحقوق المدنية كنموذج للتفكير في العلاقات الاجتماعية. وقد ركز راولس على فكرة العدل كمحور **للعدالة الاجتماعية** وجاء ذلك في كتابه الشهير **"نظرية العدالة" "A Theory of Justice"** والذي صدر عام 1971 والذي يرى أن العدل هو فضيلة المؤسسات الاجتماعية في أي مجتمع. وقد حدد مبدأين أساسيين لتحقيق العدل وهما: أن 1) جميع أفراد المجتمع لهم حقوق متساوية. 2) وأن عدم المساواة يجب التعامل معه حتى يكون الأفراد كلهم سواسية في الحصول على الفرص المختلفة. وإن كان راولس قد أقر بإمكانية التغاضي عن تحقيق **العدالة الاجتماعية** إذا كان هذا يحقق منفعة لكافة أفراد المجتمع.

وجاء التزايد الاستهلاكي للشعب الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية سببا في التفكير على المستويين الاقتصادي والسياسي في ضرورة زيادة الإنفاق العام وخاصة في مجال التعليم والصحة كآلية لتعويض الفقراء والمهمشين والذين لم ينعموا بالطفرة الاستهلاكية.

وقد تبنى هذا التفكير الاقتصادي الشهير **جون كنيس جالبريث John Kenneth Galbraith** وكان هذا في عهد الرئيس الأمريكي **جون كنيدي**. وجدير بالذكر أن هذا التفكير كان متوافقا مع الفكر الاقتصادي لكينز والذي كان سائدا في هذا الوقت. وزيادة الإنفاق العام سوف تساعد الفقراء والمهمشين على تحسين أوضاعهم المعيشية مما يساعد بدوره على تحقيق **العدالة الاجتماعية** وينمى القدرات الإنتاجية لكل من الأفراد والمجتمع بشكل عام ومنها بدأ مفهوم العقد الجديد.

ولعل من أبرز الاقتصاديين الذين ركزوا على بعد إعادة التوزيع في **العدالة الاجتماعية** كان **ميردال Myrdal** والذي حصل على جائزة نوبل تقديرا لجهوده في هذا المجال عام 1974. ولعل نموذج **دولة الرفاهة Welfare State** وهو النموذج الاقتصادي الذي نشأ في مواجهة النموذج الرأسمالي وفشله في الثلاثينات من القرن الماضي هو أفضل نموذج للتعبير الفعلي عن العدالة الاجتماعية. وتتمحور فكرته بالأساس حول السلام الاجتماعي والذي يهدف لخلق فرص عمل للجميع وتوزيع عادل للدخل والذي يأتي بالأساس من إتاحة الفرصة للفرد في الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة وهو ما سيؤدي إلى تعظيم منفعته ومن ثم تعظيم منفعة المجتمع ككل. وهذا كان الفكر السائد وبدرجة كبيرة في الدول الاسكندنافية وإن كان هذا الفكر وتطبيقاته العملية قلت بشكل كبير نتيجة تغير الإيديولوجيات والأزمات الاقتصادية والتي تتطلب تقليل الإنفاق الحكومي.

وتعرض تعريف **راولس للعدالة الاجتماعية** لانتقاد شديد من قبل الفيلسوف **روبرت نوزيك Robert Nozick** والذي رأى أن منهج **راولس** يدور بالأساس حول إعادة التوزيع وهذا في حد ذاته يحمل طيات تتعلق بافتقار العدل. إذ أنه **–وفقا لنوزيك–** من حق كل شخص التمتع بالموارد الاقتصادية المتاحة له والتي يمتلكها وأن ينعم بثمار جهده دون مشاركة من أحد، وأن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية **–وفقا لراولس–** تعنى أن هناك عدم عدالة، لأنها تعني أن هناك أفراد من المجتمع سوف يعملون بغير رضاهم لصالح أفراد آخرين.

وهو الانتقاد الذي وجهه أيضا **فريدريك فون هايك Freiedrich von Hayek** لمفهوم **العدالة الاجتماعية**. وهايك يعتبر واحدا من أعظم علماء الاقتصاد وهو حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 وشكك جديا في مضمون **العدالة الاجتماعية** وذلك في كتابه الشهير **"سراب العدالة الاجتماعية"" The Mirage of Social Justice"** وخلص أن هذا المفهوم فارغ في محتواه وأنه مصطلح يخدع به النخبة عامة الشعب. ولعل أغلب المفكرين الاقتصاديين وإن كانوا لا يتفقون تماما مع هايك على أن المفهوم فارغ من محتواه إلا أنهم يجدوا صعوبة شديدة في تعريفه وتحديد محتواه.

واتجاه **هايك** أكده الفكر النيوليبرالي وخاصة **ميلتون فريدمان Milton Friedman** والحائز على جائزة نوبل، والذي أكد على ضرورة التفرقة بين المساواة في الفرص والحقوق والمساواة في الدخول، وأن أساس الفكر الليبرالي هو السماح بالمزيد من الحرية للأفراد، وهو ما يتطلب تقليل دور الدولة في فرض الضرائب وضبط الأسواق، وهذا بدوره قد يعوق الدولة عن القيام بواجبها تجاه تحقيق **العدالة الاجتماعية** والتي تتطلب قدرا أكبر من الإنفاق العام.

وهناك بعض الاقتصاديين من **المدرسة الماركسية** والذين يرون، على النقيض من **هايك**، أن المفهوم محمل بالكثير من المعاني مما يجعله قاصرا عن تلبية ما يجب أن يعبر عنه. وأخيرا فهناك فريق آخر يرى أن المفهوم ليس فارغا وليس محملا بأكثر من اللازم ولكنه مفهوم مرن ومتغير، حيث يتغير المفهوم بتغير الحاجات والتي بدورها تتغير بظروف الوقت والمكان، فقد يكون المقصود هو حقوق المرأة وقد تكون حقوق جنس بشري معين عانى الاضطهاد في وقت معين وقد تكون حقوق المساواة في التعليم وغيرها من الأمور التي قد تختلف باختلاف الحاجات.

الخلاصة أنه من الناحية النظرية من الصعب الاستقرار على مفهوم ومعنى محدد للعدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي بصفة عامة وفي النموذج الرأسمالي بصفة خاصة. وهو ما وضح جليا في اختلاف كبار علماء الاقتصاد والاجتماع والفلسفة حول هذا المفهوم. بل أن درجة الاختلاف امتدت إلى كون أن هذا المفهوم أكذوبة وأنه لا يوجد ما يسمى **بالعدالة الاجتماعية**. وإذا ما سلمنا بأن هناك ما يسمى **بالعدالة الاجتماعية** فنجد أن هذا المفهوم يتمحور حول **ثلاث نقاط أساسية وهم:**

وفي الواقع العملي نجد أن **العدالة الاجتماعية** غالبا ما يتم استخدامها كآلية لإعادة توزيع الموارد بين **ثلاث فئات مجتمعية وهى:**

هذا وان كان التركيز دائما على الطبقة الاجتماعية (الأغنياء والفقراء و طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة) إلا أنه مع تزايد الاهتمام بالحقوق المدنية أخذت العدالة منحى جديد يتعلق بالمهمشين في المجتمع سواء كان ذلك يتعلق بالجنس أو اللون أو العرق. وجدير بالذكر أن تعرض **العدالة الاجتماعية** لهذه الموضوعات يعنى أن التركيز أصبح يشمل ليس فقط إعادة التوزيع Redistribution ولكن أيضا الاعتراف Recognition.

وهكذا نجد أنه بالرغم من عدم تحديد مفهوم **العدالة الاجتماعية** بدقة في الفكر الاقتصادي إلا أنه يستخدم بكثرة في دوائر السياسات الاقتصادية. وعندما يستخدم فغالبا ما يحمل في طياته **معنيين أساسيين وهما:**

١) اعادة توزيع الموارد والسلع لتحسين أوضاع المهمشين.

٢) أن عملية اعادة التوزيع لا تنبع من كونها تفضل من بعض أعضاء المجتمع أو الحكومة بل لكونها حق أصيل للمهمشين لا بد من الوفاء به من باقي أعضاء المجتمع.

ومن وجهة نظر السياسة الاقتصادية فقد اكتسب هذا المفهوم اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة وخاصة في أعقاب ما يسمى بثورات الربيع العربي. وينبع هذا الاهتمام من فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من رفع مستوى فئات المجتمع المختلفة وخاصة الطبقات الفقيرة وتركز ثمار النمو الاقتصادي في يد فئة قليلة من رجال الأعمال والسياسيين. ومن هنا نادت الثورات وتبعتها الأنظمة الحاكمة بضرورة تحقيق قدر أكبر من **العدالة الاجتماعية**. ولعل هذا يتفق مع تعريف الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية كما جاء في الوثيقة المنشورة عام 2006 بعنوان "**العدالة الاجتماعية** في عالم مفتوح: دور الأمم المتحدة" " Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations" حيث أقرت الوثيقة أنه يمكن فهم **العدالة الاجتماعية** بشكل واسع على أنها العدل في توزيع ثمار النمو الاقتصادي. ولعل تبنى المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي لمفهوم النمو الاحتوائي Inclusive Growth هو خير دليل على ضرورة إدراج البعد الاجتماعي بمعنى **العدالة الاجتماعية** في معادلات النمو الاقتصادي. وحث الأديان السماوية المختلفة على ضرورة تضامن فئات المجتمع ورعاية الأغنياء للفقراء من خلال آليات مختلفة ساعد على إحياء هذا المفهوم. ولكن بالرغم من الاتفاق على ركائز هذا المفهوم من وجهة نظر رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك فيما يتعلق بإعادة التوزيع أو المساواة أو العدل إلا أن آليات التنفيذ الفعلي تصطدم بكثير من العوائق.

أو قد تؤدي إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها. بل أن تحقيق المساواة قد يتطلب قدرا من عدم العدل لتحقيقه. ولتوضيح الفكرة فإن المساواة قد تتطلب أن يحصل جميع أفراد المجتمع على نفس المستوى من التعليم، ولكن في ظل وجود قيود مالية فان ذلك قد يتطلب فرض ضرائب أعلى من المفروضة. لتحقيق العدل يجب أن تفرض هذه الضرائب بشكل متساو على جميع أفراد المجتمع بل بما أن الأغنياء لا يستفيدوا من التعليم الحكومي بنفس مقدار استفادة الفقراء فان العدل قد يتطلب فرض مقدار أكبر من الضرائب على الفقراء. ولكن لتحقيق المساواة فان الحكومة قد ترى ضرورة فرض مقدار أكبر من الضرائب على الأغنياء بالرغم من التعارض مع مبدأ العدل. إلا أن المدرسة الاشتراكية الجديدة New Socialism School وجدت الإجابة على هذا التعارض إذ أنها تعتبر أن الفرد جزء من إطار متكامل أو شبكة أو نسيج واحد ممثل في المجتمع ومن ثم فكون شخص أميز من آخر فيما يتعلق بسيطرته على عوامل الإنتاج أو السلع أو الخدمات لا يرجع لكون هذا الشخص أكفأ ولكن سبب تمتعه بهذه الأفضلية يرجع لكونه جزء من المجتمع. ومن ثم فإن فكرة إعادة التوزيع في هذه الحالة لا تخل على الإطلاق بفكرة العدل وتحقق المساواة المطلوبة في المجتمع. إلا أنه لا يجب الخلط بين الفكر الاشتراكي **والعدالة الاجتماعية** إذ أن الفكر الاشتراكي يعترف بالفرد فقط كونه جزء من منظومة كاملة هي المجتمع والتي يذوب فيها ولكن **العدالة الاجتماعية** تقر بدور الفرد ووضعه في المجتمع ولكنها ترى ضرورة تحقيق المساواة من خلال آليات لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والدخل لينعم المجتمع بالسلام.

2. حالة توضيحية (حالة الدول الاسكندنافية ومقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية):

غالبا ما يشار إلى الدول الاسكندنافية بأنها أفضل مثال يحتذي به فيما يتعلق بنموذج دولة الرفاهة وتحقيق **العدالة الاجتماعية** مع الوقوف على مسافات متساوية بين الرأسمالية والاشتراكية، وجدير بالذكر أن الدول الاسكندنافية من أقدم الدول التي اتبعت نموذج دولة الرفاهة اذ أن أصوله تعود إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وإذا ما أردنا التعرف على نموذج **العدالة الاجتماعية** في هذه الدول فسوف نسرد بعض الملامح العامة له والسياسات المتبعة في هذه الدول.

جميع الدول الاسكندنافية تتبع نموذج دولة الرفاهة بالمعنى الشامل (خاصة إذا ما قورنت بالدول الغربية الأخرى التي قد تتبع بعض ملامحه) بهدف تحفيز العنصر الشخصي على الإبداع والعمل وتشجيع الحراك الطبقي وضمان شامل لحقوق الإنسان بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأوضاع الاقتصادية الكلية بشكل صحي مع الالتزام بحرية التجارة. ويتميز نموذج الدول الاسكندنافية بتأكيده على تعظيم المساهمة في قوة العمل والمساواة بين الجنسين وتوزيع الدخل بشكل عادل والاستخدام الحر للسياسات المالية التوسعية. وجدير بالذكر أن حجم القطاع العام كبير نسبيا في هذه الدول إذ يعمل به في المتوسط 30% من القوى العاملة بها.

ومن الممكن أن نحدد **ستة مجالات** أساسية **للعدالة الاجتماعية** تتخذ فيها هذه الدول العديد من السياسات لتحقيقها **وتشمل:**

ووفقا لهذه المحددات تعمل الدول على اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة بهدف تحقيق **العدالة الاجتماعية** وضمان إرساء شبكة ضمان اجتماعي متكاملة. **ومن هذه السياسات:**

• الأنظمة الضريبية ذات الضرائب المرتفعة على الدخل والتي تصل لأعلى المستويات في العالم (في المتوسط أكثر من 45%)
• التعليم المجاني مع المساواة سواء بالنسبة للعرق أو الجنس
• التأمين الصحي الشامل لجميع أفراد المجتمع
• الرعاية السخية للآباء والأطفال والحث على الإنجاب مع تقديم التسهيلات المادية والإجرائية
• تقليل الفساد بأكبر شكل ممكن (هذه الدول بها أقل نسب للفساد على مستوى العالم)
• الإدماج في سوق العمل بالنسبة لأكبر عدد من المواطنين مع ضمان حقوق العمال
• نظام معاشات يضمن حياة كريمة
• العديد من الخدمات العامة التي تهتم بالجودة وتحترم آدمية المواطن إذ أن الإنفاق العام يصل في المتوسط إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعد من أعلى النسب على مستوى العالم أجمع.

إلا أن نجاح هذا النموذج مرهون بالعديد من العوامل الأخرى أهمها:

التمويل لهذا النظام يأتي بالأساس من خلال الضرائب.

سيادة دولة القانون والثقة في الحكومة والحرص الشديد من مؤسسات المجتمع المدني (مثل النقابات) على الادراك الكامل للمسئولية ووضع المصلحه العامة بعين الاعتبار.

وجدير بالذكر أن لكل دولة الملامح الخاصة بتنفيذ سياسة **العدالة الاجتماعية** بها، فعلى سبيل المثال نجد أن الدانمرك تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة، بينما تعتمد فنلندا بشكل أكبر على العمل التطوعي، وتتجه أيسلندا إلى الاعتماد بدرجة أكبر على عمل الأفراد لتمويل برامج **العدالة الاجتماعية** واستثناء من لا يستطيع إثبات أحقية تمتعه ببرامج **العدالة الاجتماعية** (مثل من يستطيع أن يعمل ولكنه لا يرغب ويفضل الحصول على إعانة بطالة).

وجدير بالذكر أنه بالرغم من صمود هذا النموذج في وجه الصدمات التي تعرضت إليها الدول المتبعة سياسات السوق الحر، بل تأثر هذه الدول بشكل أقل بكثير، إلا أن الضغوط الاقتصادية والسياسية هددت نجاح هذا النموذج وتعرضت كثير من هذه الدول إلى تراجع واضح في المؤشرات الخاصة بتحقيق **العدالة الاجتماعية** كان على رأسها السويد والتي شهدت تقهقرا واضحا في معدلات الفقر والتعليم.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه هذه الدول:

الاختلاف في وجهات النظر السياسية لنموذج دولة الرفاهة بين الأحزاب السياسية على الساحة وتأثر هذه السياسات بالأحداث العالمية السياسية والاقتصادية.
تغير آليات عمل القطاع العام من كونه موجه تماما من قبل الحكومات إلى قطاع عام يعمل بالمشاركة ومن خلال التعاقد مع القطاع الخاص وهو ما أظهر أن نموذج دولة الرفاهة أصبح ذو توجه سوقي تتحكم فيه آليات السوق بقدر أكبر من كونه متحكم به من قبل الدولة.
ارتفاع نسبة البطالة في هذه الدول مما شكك في نجاح النموذج وتعرض السويد لأزمة مالية طاحنة في التسعينيات من القرن الماضي.
تراجع دور الدولة بشكل كبير في السياسة الصناعية والسياسة التجارية نتيجة الضغوط العالمية والاتفاقيات الدولية الداعمة للتحرير الاقتصادي وهو ما كان له أثرا قويا على سوق العمل.
تقهقر وتراجع نظام التأمين الاجتماعي في هذه الدول وتحوله من كونه شامل إلى انتقائي مما أثر بشكل سلبي على تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وفئات المجتمع المختلفة.
تأثر التمويل اللازم لبرامج الضمان الاجتماعي نتيجة قيام بعض الدول بتخفيض الضرائب على أصحاب الدخل المتوسط.
اصطدام قوانين وقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحرية انتقال الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي مع نقابات العمال في هذه الدول خاصة في ظل تزايد ضغوط الهجرة وتأثيرها على سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية.

إلا أنه بالرغم من كل هذه التحديات فما زال نموذج **العدالة الاجتماعية** في هذه الدول هو أفضل نموذج متبع عالميا وفقا للمؤشرات الاقتصادية الدالة على ذلك سواء كانت متعلقة بتخفيض درجات الفقر أو البطالة وزيادة التعليم وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع. وهو ما ينقلنا إلى طبيعة الدروس المستفادة من هذه التجربة والتي يمكن تلخيصها في **مجموعة من النقاط كما يلي**:

١) طبيعة التركيبة السياسية والثقافية لهذه الدول ساهمت في نجاح النموذج سواء كان ذلك بسبب الدور الفاعل للحكومات المحلية أو التحيز من قبل المجتمع لشمولية أنظمة الضمان الاجتماعي أو لقدرة الحكومات والمؤسسات الموجودة (من قوانين وقواعد) على تنفيذ البرامج المتعلقة.
٢) وجود رؤية شاملة للتخطيط الاجتماعي نابعة من توافق سياسي وتفهم اللاعبين على الساحة السياسية لأهمية العدالة الاجتماعية.
٣) التدرج في بناء أنظمة العدالة الاجتماعية سواء كان ذلك في عدد المجالات المغطاة أو حتى داخل المجال الواحد.
٤) الاهتمام بتحقيق شمولية البرامج في مجالى التعليم والصحة وهو ما كان له آثارا إيجابية على كافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.
٥) موضوعية اختيار البرامج المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وعدم خضوعها لأهواء سياسية أو جماعات ضغط.
٦) مرونة الأنظمة والبرامج المتبعة وتغيرها وفقا للظروف السائدة والمحيطة.
٧) التركيز في البرامج على المرأة والطفل والشيوخ لتقليل الأعباء على الفئة العاملة لكي تكون أكثر إنتاجية.
٨) الدور الفاعل للمجتمع المدني في المشاركة في وضع البرامج ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

أما عن الدول الغربية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن مفهوم **العدالة الاجتماعية** نشأ بالأساس بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما أشرنا آنفا في محاولة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات الغنية والفقيرة ولم يكن هناك أي تعارض مع النموذج الرأسمالي اذا ما اتبع الفكر الكينزي والذي يرى ضرورة زيادة الإنفاق العام لتوجيه الاقتصاد نحو معدلات نمو أعلى والخروج من كبواته. بل أن البعد الآخر والمتعلق بالحقوق المدنية نشأ أيضا في الولايات المتحدة لوقف التمييز ضد السود على يد **مارتن لوثر كينج**. ومنذ ذلك الوقت أضحى مفهوم **العدالة الاجتماعية** جزأ لا يتجزأ من السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن النموذج الأمريكي مختلف عن النموذج الخاص بالدول الاسكندنافية حيث أنه غير شامل بمعنى أنه لا يغطي جميع فئات المجتمع ويخضع بدرجة أكبر للاختلاف الإيديولوجي للحزب الحاكم فيما يتعلق بالرؤية المتعلقة بالضمان الاجتماعي وفرض الضرائب والإنفاق العام. ولكن لوحظ في العقدين الآخرين أن سياسات الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) متقاربة بشكل كبير أو بالأصح القدرة على تغيير سياسة قائمة متعلقة **بالعدالة الاجتماعية** أصبحت قليلة نتيجة لحساسية الأمر من الناحية السياسية وتعرضه للظروف المعيشية للمواطنين. وبالرغم من زيادة السياسات المتبعة لتحقيق **العدالة الاجتماعية** في عهد **أوباما** (مثل زيادة عدد المستفيدين من دعم الغذاء food stamps بـ50% من 2009 إلى 2013، إلا أن المؤشرات الخاصة **بالعدالة الاجتماعية** تدهورت حيث انخفضت نسبة الأمريكيين في القوى العاملة إلى مستويات لم تشهدها الولايات المتحدة منذ السبعينيات من القرن الماضي، وزاد تركز الثروة في أيدي الأغنياء وما زال التمييز ضد المرأة في الأجور مستمرا. وهذا ما أكده تقرير مؤسسة برتالسمان Bertelsmann Foundation عن **العدالة الاجتماعية** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي في عام 2011 حيث أوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية في قاع القائمة (في المرتبة 27 من إجمالي 31 دولة) وأن قدرة الفرد على الحراك الطبقي والاجتماعي اضمحلت بشكل كبير. وبالرغم من وجود العديد من أنظمة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ابتدعها الأمريكيون ذاتهم إلا أن الضغوط الاقتصادية وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 أثرت سلبا على عدم قدرة الحكومة على الاتساع في تقديم شبكة ضمان اجتماعي كفء لشعبها وهو ما وضع الأحزاب السياسية في وضع صعب لأن القدرة على تحقيق **العدالة الاجتماعية** أصبحت مرهونة بشكل كبير بالمقدرة المالية للدولة والتي أصبحت في مأزق. ونجد أن مفهوم **العدالة الاجتماعية** في الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما يركز على البعد المتعلق بالحقوق المدنية والذي ما زال في حاجه إلى سياسات تصحيحية تقضي على التمييز بين فئات المجتمع ولكنها لم تحقق ذلك بكفاءة إذا ما تمت المقارنة بالدول الأوربية وخاصة الاسكندنافية.

أما عن الدول الأوربية الغربية فنجد أن **العدالة الاجتماعية** بها في وضع أفضل إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كان ذلك فيما يتعلق بشق توزيع الدخل أو بشق الحقوق المدنية. وغالبا تندرج **العدالة الاجتماعية** تحت مسميات أخرى ففي ألمانيا على سبيل المثال يزعم الألمان أنهم يتبعون سياسة السوق الاجتماعي Social Market Economy مما يميزهم عن السوق الحر، وحقيقة الأمر أن هذا النموذج في السياسة الاقتصادية يتيح المجال للسوق الحر بكل مقوماته من احترام لحقوق الملكية وتحفيز الأفراد ولكن وفقا لضوابط مؤسسية تضمن تحقيق النفع العام وتراعى البعد الاجتماعي، ومن ثم نجد أن هناك نظام ضريبي معقد يأخذ في الحسبان ليس فقط مقدار الدخل ولكن أيضا العمر وعدد أفراد الأسرة والزواج من عدمه وطبيعة التأمين الصحي والاجتماعي للفرد وذلك لضمان إعادة توزيع الدخل والمساهمة في الإنفاق العام للخدمات العامة. ونجد أن شمولية مجانية التعليم في هذه الدول أكبر بكثير من الولايات المتحدة لأن التعليم في هذه الدول ينظر إليه على أنه سلعة عامة تفيد المجتمع ككل. ونجد أن دور الدولة كقطاع عام كبير في ألمانيا مثله مثل فرنسا وذلك لأن النموذج الاقتصادي الحر المتبع في هذه البلدان يؤمن بضرورة تواجد القطاع العام مع الخاص. كما نجد ضمانات أكثر للعمال وحد أدنى للدخل مرتفع نسبيا وقروض ميسرة بدون فوائد لطلبة الجامعات وتفضيلات مادية لذوي الإعاقة. ومن ثم فليس غريبا أن تتفوق هذه الدول على الولايات المتحدة في تحقيق **العدالة الاجتماعية**. ولكن الاهتمام بالبعد الاجتماعي كان له كلفة اقتصادية مرتفعة إذ كثيرا ما عانت هذه الدول من ارتفاع نسبة البطالة والتي عزيت إلى عدم مرونة سوق العمل وافتقار التعليم إلى الجودة الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات ترشيدية فيما يتعلق بالإنفاق على تحقيق **العدالة الاجتماعية** وكثيرا ما بدأت هذه الدول في اتباع ما يسمى بالتمييز الإيجابي positive discrimination أي التركيز على الفئات المهمشة فقط بدلا من تعميم المزايا المادية كنوع من **العدالة الاجتماعية**. أما شق الحقوق المدنية فنجد أن الدول الأوربية متقدمة إلى حد كبير أيضا عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن **العدالة الاجتماعية** تندرج تحت بند حقوق الإنسان وهو الأمر الذي اكتسب أهمية كبيرة في هذه الدول ونتيجة لقوة المجتمع المدنى ووجود العديد من الاتفاقيات الحاكمة للدول الأوربية المنضمة للاتحاد الأوروبي للأمور المتعلقة **بالعدالة الاجتماعية** من حقوق إنسان والحفاظ على حقوق الأقليات والمهاجرين وخلافه اقتربت هذه الدول إلى حد كبير من نموذج الدول الاسكندنافية في هذا الشأن.

3. حالة عملية للتدريب (نموذج محاكاة):

في أعقاب **ثورة 25 يناير 2011** تعالت الأصوات بضرورة وجود عدالة اجتماعية وبدأ المجتمع بمختلف الفاعلين فيه بالتحدث عن ضرورة إعطاء أولوية قصوى للعدالة الاجتماعية. وبالرغم من استشعار الجميع بضرورة الحاجة إلى **العدالة الاجتماعية** لأن النظام السابق للثورة تحيز للأغنياء وثمار النمو الاقتصادي لم يحظ بها سوى فئة محدودة من المواطنين، إلا أن مضمون **العدالة الاجتماعية** المرغوبة وأولوياتها لم تكن محددة على الإطلاق، ومن ثم فإن نقطة البدء والأولويات ظلت تائهة. وبالرغم من أن المضمون كان طبقيا بالأساس إلا أنه ظهرت مشاكل أخرى تتعلق بالدين والمرأة والعرق والتمركز الجغرافي مما وسع نطاق المطالبة **بالعدالة الاجتماعية** ولكن أيضا دون تحديد شكل أو نوع العدالة المطلوبة. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية تدهورت أوضاع فئات كثيرة من المجتمع وزادت حدة الفقر بشكل ملحوظ، وأضحى المجتمع المصري يدور في حلقة مفرغة من المطالبة بتحقيق **العدالة الاجتماعية** والفشل في تحقيق تقدم على أي مستوى في هذا الشأن. جدير بالذكر أن تحقيق **العدالة الاجتماعية** مرهون بالعديد من المحددات كما ذكرنا أنفا من تواجد مؤسسات قادرة على تحقيق العدالة ودولة قوية ومجتمع مدني قوي وغيرها من المحددات. كما أن تحقيق **العدالة الاجتماعية** يخضع لعدد من القيود الاقتصادية والسياسية وهي أمور على قدر كبير من الأهمية ويجب أخذها في الحسبان عند الانتقال إلى الجانب العملي للتطبيق.

الترتيب العملي يتطلب من المجموعة المتدربة أن تحدد خطة عمل واضحة المعالم لتحقيق **العدالة الاجتماعية** في مصر ومن ثم يجب الوصول والاتفاق على وثيقة مشتركة من كل الحاضرين **تتضمن ما يلي:**

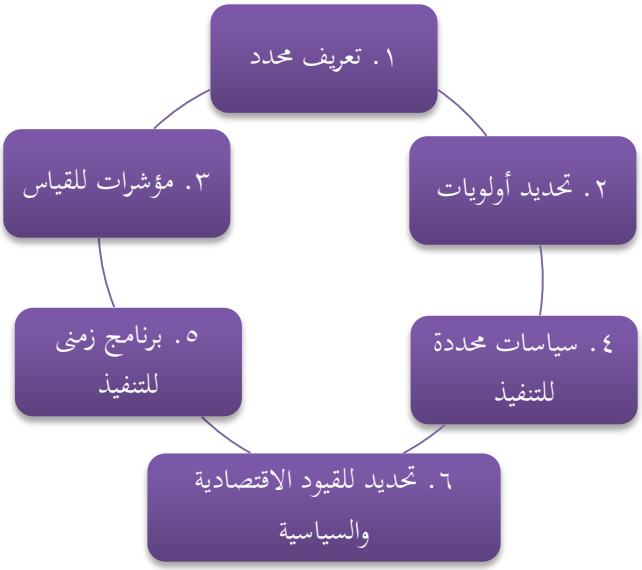

ويجب أن تقسم المجموعة المتدربة إلى ممثلين عن:

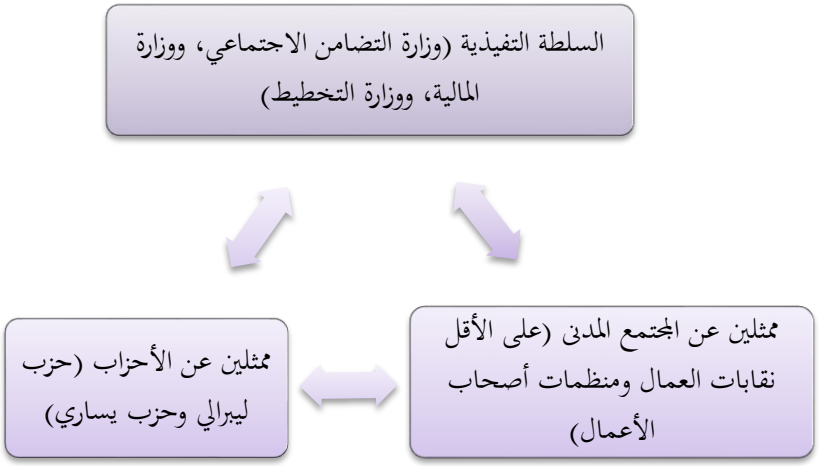

سيواجه المتدربون بصعوبة وضع الوثيقة بدءا من تحديد المفهوم للأولويات لرسم السياسات المطلوبة للقيود الخاصة بالتنفيذ وخاصة الاقتصادية والمتعلقة بارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة وضرورة الاهتمام بالبعد الاستثماري (وليس الاستهلاكي لرفع معدلات النمو) وعدم القدرة على زيادة الضرائب بشكل كبير نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي للأفراد والمنشآت. كما أن هناك قيود سياسية متعلقة بوجود نزعة اشتراكية نتيجة لفشل نموذج الرأسمالية المتبع من قبل النظام السياسي السائد قبل ثورة 25 يناير يقابلها فكر ليبرالي يود الحفاظ على الحرية الاقتصادية وإن كان يختلف في أسلوب تطبيقها عن ما كان متبعا، علاوة على تفاقم بعض المشكلات الأخرى المتعلقة بالأقليات في مصر وضرورة معالجة مشاكلها سريعا قبل تفاقم الأوضاع نظرا لخطورتها الأمنية.

وأخيرا نود التأكيد على أن الغرض من التدريب ليس بالضرورة الوصول إلى شكل نهائي للوثيقة المطلوبة وإنما الغرض هو استشعار المتدربين صعوبة ترجمة مصطلح نظري قد تتفق الغالبية عليه إلى برنامج فعلي قابل للتنفيذ ويحظى بتأييد مجتمعي في ظل القيود المختلفة السابق الإشارة إليها.

بعض المراجع المستخدمة:

1. Alestalo, Matti , Sven E. O. Hort, and Stein Kuhnle (2009), "The Nordic Model: Conditions, Origins, Outcomes, Lessons", Hertie School of Governance Working Paper No. 41, available at http://is.gd/eW47pM
2. Bankston, Carl III (2010), "Social Justice Cultural Origins of a Perspective and a Theory", The Independent Review, v. 15, n. 2, Fall 2010, ISSN 1086–1653, pp. 165–17, available at http://is.gd/KCFmgF
3. Bengtsson, Hakan (2013), "Six Threats to the Swedish Model", Policy Network, available at http://is.gd/gbXXia
4. Bertelsmann Stiftung (2012), "Social Justice in OECD- How Do Member States Compare, Governance Indicators, 2011", available at http://is.gd/nDeAxh
5. de Jasay, Anthony (2004), "Economic Theories and Social Justice. Part I. Risk, Value, and Externality, available at http://is.gd/zJwD1g
6. Giddens, Anthony (2007), "Nicolas Sarkozy: Right on economics, wrong on social justice", New York Times, May 9, 2007 available at http://is.gd/20E5RX
7. Lister, Andrew (2011), "The 'Mirage' of Social Justice: Hayek Against (and For) Rawls", CSSJ Working Papers Series, SJ017, available at http://is.gd/PmHTrI
8. Morison, Samuel Taylor (2013), "A Hayekian Theory of Social Justice", NYU Journal of Law and Liberty Vol. 1, No. o available at http://is.gd/86Dfnk
9. Robinson, Matthew (2014), "What is Social Justice", Department of Government and Justice Studies, Appalachian State University, available at http://is.gd/DITcrT

10. Schulten, Thorsten (2011), "Contours Of A European Minimum Wage Policy", Friedrich Ebert Stiftung, available at http://is.gd/6VV9xw
11. The Economist (2011), Social Justice: Scales of Justice", available at http://is.gd/6FFgvK
12. United Nations (2006), "The International Forum for Social Development, Social Justice in an Open World The Role of the United Nations", available at http://is.gd/hQfSxN
13. Wikipedia free encyclopedia (2014), Social Justice, available at http://is.gd/A13jsU
14. Wikipedia free encyclopedia (2014), Nordic Model, available at http://is.gd/8Z83Dx
15. Ziliak, Stephen T. (2008), "Theories of Justice in Economics and Philosophy, Course Outline, Roosevelt University, available at http://is.gd/KOHHEi